التحقيب في النص الجزائي

م.م حامد كريم إسماعيل النوري

saaidhamed07@gmail.com

كلية الإمام الكاظم "ع" للعلوم الإسلامية "الجامعة"/ قسم القانون

المستخلص:

التحقيب في النصوص الجزائية يُعد أحد الأساليب التحليلية المستخدمة في دراسة النصوص القانونية، وخاصة تلك المتعلقة بالقانون الجزائي. يُعنى التحقيب بفهم تطور النصـــوص القانونية عبر الزمن، وتحليل التغيرات التي تطرأ عليها في ســياقها التاريخي والاجتماعي والســياســي. هذا النهج يســاعد على فهم كيفية تشــكل القوانين الجزائية وتعديلها، وكيفية تفاعلها مع التغيرات المجتمعية.

تتناول هذه الدراسة موضوع "التحقيب في النصوص الجزائية" كمنهجية تحليلية لفهم تطور القوانين الجنائية عبر الزمن. يُعنى التحقيب بتقسيم التاريخ إلى فترات زمنية متميزة لدراسة كيفية تشكل النصوص الجزائية وتعديلها في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية متغيرة. تهدف الدراسة إلى تتبع مسار تطور هذه النصوص، وتحليل العوامل المؤثرة في صياغتها، مثل الأحداث السياسية الكبرى، التحولات الاجتماعية، والتطورات الفكرية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية النصوص الجزائية في تحقيق العدالة الجنائية عبر المراحل الزمنية المختلفة، وفهم كيفية استجابتها للتحديات المجتمعية. كما تهدف الدراسة إلى توفير رؤى تحليلية تُسهم في تحسين التشريعات الحالية والمستقبلية، لمواكبة التحديات المعاصرة مثل الجرائم الإلكترونية والإرهاب. أخيراً، تسعى الدراسة إلى إثراء الفهم الأكاديمي والعملي لمنهجية التحقيب، وتقديم نموذج تحليلي يمكن أن يكون مرجعاً للباحثين والمشرعين.

يقدم البحث تحليلاً لأنواع التحقيب التاريخي، مع التركيز على أهميته في فهم النصـــوص الجزائية والقانونية. يُوضـــح البحث أن التحقيب ليس مجرد تقســـيم للزمن، بل يعكس رؤى وأيديولوجيات مختلفة تُؤثر على فهمنا للقانون وتطبيقه. يُثير البحث تساؤلات مهمة حول كيفية فهمنا للتاريخ القانوني وتحديد موقعنا فيه، ويُشدد على ضرورة تطوير منهجية للتحقيب التاريخي تُراعي الخصوصيات الثقافية والتاريخية للمجتمعات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التحقيب، القانون الجنائي، تطور القوانين، تفسير القانون، صياغة التشريعات.

The Periodization in the penal text

Asst. Lect. Hamid Kareem Ismael Al-Noori

saaidhamed07@gmail.com

Imam Al-Kadhim College "PBUH" for Islamic Sciences "University" /

Department of Law

Abstract:

Periodization of penal texts is one of the analytical methods used in the study of legal texts، especially those related to penal law. Periodization is concerned with understanding the evolution of legal texts over time، and analyzing the changes that occur in their historical، social and political context. This approach helps to understand how penal laws are formed and amended، and how they react to societal changes.

This study deals with the topic of "Periodization in penal texts" as an analytical methodology to understand the evolution of criminal laws over time. Periodization is concerned with dividing history into distinct time periods to examine how penal texts are formed and modified in changing historical، social، and political contexts. The study aims to trace the course of development of these texts and analyze the factors affecting their formulation، such as major political events، social transformations، and intellectual developments. In addition، the study seeks to assess the effectiveness of penal texts in achieving criminal justice across different time stages and to understand how they respond to societal challenges. The study also aims to provide analytical insights that contribute to improving current and future legislation، to keep pace with contemporary challenges such as cybercrime and terrorism. Finally، the study seeks to enrich the academic and practical understanding of the methodology of Periodization and to provide an analytical model that can serve as a reference for researchers and legislators.

Keywords: Periodization، criminal law، evolution of laws، interpretation of law، drafting legislation.

المقدمة:

اولاً/ التعريف بموضوع الدراسة: يعد التشريع الجزائي ضرورة لا غنى عنها في النظام القانوني لأي دولة كونه يمثل عنصر الجزاء والردع في القاعدة القانونية ، وطبقاً للمفهوم المتقدم فإن التشريع الجزائي بشقيه العقابي والاجرائي وجد بوجود الدولة كونه يؤدي وظيفته الأساسية والمتمثلة بالردع وكذلك الاصلاح وذلك بمواجهة الانحرافات وصور السلوك المخلة بأمن المجتمع ونظامه ، وإذا كان مثل هذا التشريع يضطلع بمثل هذه الاهمية والموضوعات التي ينظمها فإن من الطبيعي أن أي نظام قانوني يوجد به مثل هكذا تشريع ومنها العراق لابد وأن يكون مرافقاً للتغيرات التي تحصل في النظام القانوني في الدولة ، والتشريعات الجزائية هي ليست بالتشريعات الجامدة بل أنها في تطور ونمو متواصل ، وهذا ما نجده واضحاً في التشريعات الجزائية المعاصرة والحديثة في العراق بدءً بقانون العقوبات البغدادي الملغي وانتهاء بقانون العقوبات النافذ والتعديلات التي طرأت عليه والتشريعات الجزائية الخاصة ، على أن دراسة التطور التشريعي في تشريع ما كالتشريع الجزائي يتابع المراحل التي انتقل فيها النص الجزائي من مرحلة لأخرى بما يضمن حق الفرد في التقاضي وكذلك بما يحقق الردع والاصلاح.

وبشان فهم تطور النص الجزائي يأتي التحقيب الذي يُعد مدخلاً تحليلياً غنياً لفهم تطور التشريعات الجنائية عبر العصور، حيث يُسلط الضوء على كيفية تشكل القوانين الجزائية وتعديلها في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية متغيرة. يُعنى هذا المنهج بدراسة النصوص القانونية من خلال تقسيمها إلى فترات زمنية محددة، تُمثل كل منها مرحلة ذات خصائص مميزة تُظهر تأثيرات العوامل الخارجية والداخلية على صياغة القوانين. بذلك، يُقدم التحقيب رؤيةً شاملةً عن مسار التشريعات الجزائية، وكيفية تفاعلها مع الأحداث الكبرى، التحولات الفكرية، والمتطلبات المجتمعية.

ثانياً/ إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل عن الكيفية التي تطورت بها النصوص الجزائية عبر الزمن، وما هي العوامل التي شكلت هذه التطورات. هل كانت التغيرات في القوانين الجزائية استجابةً لتحولات سياسية كبرى، أم أنها نتاج تطورات اجتماعية وثقافية؟ وكيف يمكن فهم تأثير الأحداث التاريخية، مثل الحروب، الثورات، أو التحولات الاقتصادية، على صياغة النصوص القانونية؟ بالإضافة إلى ذلك، تطرح الدراسة تساؤلات حول مدى قدرة النصوص الجزائية على التكيف مع التحديات المعاصرة، مثل الجرائم الإلكترونية، الإرهاب، والعولمة. بمعنى آخر، كيف يمكن للتحقيب أن يُسهم في فهم أفضل للتحديات التي تواجه التشريعات الجزائية اليوم، وكيف يمكن استخدام هذه الرؤى لتحسين فعالية القوانين في المستقبل؟

ثالثاً/ أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تُقدم أداةً تحليليةً لفهم التفاعل المعقد بين القانون والمجتمع. من خلال التحقيب، يمكن تتبع كيفية استجابة النصوص الجزائية للتغيرات المجتمعية، وكيفية تشكيلها لسياسات العدالة الجنائية في كل مرحلة تاريخية. كما تُسهم الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تشريع القوانين، مما يُساعد على فهم أعمق لأسباب وجود بعض القوانين وكيفية تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم الدراسة في تقييم مدى فعالية النصوص الجزائية في تحقيق العدالة، وكيفية تطويرها لمواكبة التحديات الحديثة.

رابعا/ هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى فهم تطور النصوص الجزائية عبر الزمن من خلال تتبع مسار تشكلها وتعديلها في فترات زمنية مختلفة، مع تحليل التغيرات في صياغتها وأهدافها والعقوبات المقررة. كما تسعى إلى تحديد العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أثرت في صياغة هذه النصوص، وفعل دور الأحداث الكبرى والتحولات الفكرية في تشكيلها. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية النصوص الجزائية في تحقيق العدالة الجنائية عبر المراحل الزمنية المختلفة، وفهم كيفية استجابتها للتحديات المجتمعية.

من خلال هذه الدراسة، يتم تقديم رؤية شاملة عن التفاعل بين القانون والمجتمع، وكيفية تشكيل القوانين للسياسات الجنائية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي. كما تسعى إلى توفير أساس لتحسين التشريعات الحالية والمستقبلية، من خلال تقديم رؤى تحليلية تساعد في تطوير النصوص الجزائية لمواكبة التحديات المعاصرة، مثل الجرائم الإلكترونية والإرهاب. أخيراً، تهدف الدراسة إلى تعزيز الفهم الأكاديمي والعملي لمنهجية التحقيب في دراسة النصوص القانونية، وتقديم نموذج تحليلي يمكن أن يكون مرجعاً للباحثين والمشرعين في عملهم.

خامسا/ منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والمواقف الفقهية من اجل الوصول الى حلول واقعية لمشاكل البحث، فضلا عن اللجوء الى المنهج المقارن في المواطن التي تتطلب اللجوء الى بعض التشريعات المقارنة.

سادسا/ هيكلية الدراسة: تكونت هذه الدراسة من مبحثين من اجل الاحاطة بموضوع الدراسة، كما قسم كل بحث الى مطلبين، وكل مطلب الى فرعين، حيث تناولنا في المبحث الأول الاطار المفاهيمي للتحقيب في النص الجزائي من خلال دراسة تعريف التحقيب وبيان اصوله التاريخية واهميته. اما في المبحث الثاني فقد تناولنا منهجية واثار التحقيب في تحليل وتطور النص الجزائي. وختمنا بحثنا بخاتمة تتضمن اهم النتائج والمقترحات بشأن موضوع البحث.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتحقيب في النص الجزائي

القانون الجنائي قانون ينظم كيفية معاقبة كل من خالف قاعدة قانونية وفرض العقوبة القانونية عليه وتحديد الأفعال المباحة والمحرمة ويوجب لكل جريمة جزاء"[١]"، وعليه فالنص الجزائي هو من يتولى هذه المهمة والتي تتمثل في إضفاء الشرعية الأفعال او الغاءها منها وهي مهمة أساسية في الحياة القانونية لها بالغ الأثر على حياة الافراد والمجتمع وعلاقاتهم.

ولما للنص الجزائي من هذه الأهمية فعليه لابد من معرفة ما الغاية الحقيقية للتشريع والقصد الذي يبتغيه المشرع من تشريع النص الجزائي، ولا يتم ذلك الا من خلال تفسير النصوص الجزائية بصورة دقيقة وواضحة، وهنا ينظر الى التحقيب باعتباره اهم وسائل تفسير النصوص الجزائية ودراسة تطور القوانين خلال الحقب الزمنية.

المطلب الأول

مفهوم التحقيب في النص الجزائي

يعتبر التحقيب من الوسائل الأساسية في مجال تفسير القوانين، حيث يلعب دورًا محوريًا في فهم النصوص القانونية وتفسيرها. يتناول هذا المفهوم كيفية تقسيم النصوص القانونية إلى فترات زمنية أو مراحل معينة، مما يسهل تحليلها وفهمها بشكل أعمق.

والتحقيب هو عملية تنظيم النصوص القانونية بناءً على معايير زمنية أو موضوعية. يُمكن أن يشمل التحقيب تقسيم النصوص إلى فصول أو أبواب، حيث يُعبر كل قسم عن مرحلة معينة من مراحل تطور القانون أو الأحداث التي أدت إلى صياغة تلك النصوص. وحتى نحيط بمتطلبات هذا الموضوع سوف نقسمه على فرعين، وذلك على النحول الاتي:

الفرع الأول

تعريف التحقيب

التحقيب لغة جاء من فعل "حقَّبَ" بمعنى قَسم ومصدره حقَّبَ، "حقَّبَ يحقِّب، تحقيبًا، فهو مُحقِّب، والمفعول مُحقَّب– جمع أحقاب وحِقب" ويقال حقَّب التَّاريخَ البشريّ أي قسّمه إلى حِقَب زمنية مختلفة

---

[١] مروة حســـن لعيبي، المراكز غير الجزائية واثرها في التجريم والعقاب، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص٥ وما بعدها.

وحقَّب التّطوّر الإنسانيّ، وحقَّب الأدب العربيّ.[١] ان مفهوم الحقبة يعني مدة من الدهر قد تكون سنة او تكون مائة سنة او اكثر كما كان ذلك سائدا عن العرب[٢].

اما اصطلاحا، فيعرف التحقيب بانه هو فعل أو حالة تقسيم موضوع ما إلى عصور تاريخية لأغراض التحليل والدراسة.[٣] او هو فعل أو عملية تقسيم التاريخ إلى فترات.[٤]

ويعرف التحقيب في التأريخ، بانه عملية أو دراسة تصنيف الماضي إلى كتل زمنية منفصلة ومحددة كمياً ومسماة للدراسة أو التحليل[٥]. او هو تقسيم التاريخ في الزمن إلى حقب متميزة، إما بالنسبة لتاريخ عالمي مفترض أو بالنسبة لتاريخ حضارة ما بين ظهورها وسقوطها أو بالنسبة لتاريخ أمة أو بلد أو جماعة، ويختلف التحقيب تبعًا للحقول المعرفية، فنجد التحقيب الجيولوجي، المناخي، النباتي، التاريخي "وحتى القانوني" ...إلخ[٦]. فالتاريخ المكتوب هو أصلاً تقويم وتحقيب[٧]، والحقبة التاريخية ليست فترة زمنية فارغة، بل هي وحدة نظرية مستنبطة بعد دراسة الشواهد بواسطة جميع التقنيات المستحدثة[٨]. وعادة ما يتم اللجوء الى التحقيب لفهم الوضع الحالي والتاريخي، والاسباب التي قد تكون ربطت بين الوضعين او الحدثين وفهم التطور التاريخي التي سارت عليه الأمور.

كما يعرف أيضا بانه تأطير حوادث الماضي وتصنيفها وفق حقب تاريخية ذات سمات مشتركة، وينبغي أن يكون هناك بين كل حقبة وأخرى قطيعة معرفية أو وقائعية، تميزها من الحقبة السابقة لها واللاحقة بها.[٩]

---

[١] معجم المعاني الجامع، معنى تحقيب، على الرابط التالي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D8%A8/? تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٨.

[٢] د. كريم ولد النبية، مسألة التحقيب عند المؤرخ سعد الله، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٦، ص٢٢.

[3] See the Definition of periodization, on this link: https://www.dictionary.com/browse/periodization. accessed on 8/1/2025.

[4] Collins English Dictionary — Complete & Unabridged, 2012 Digital Edition, William Collins Sons & Co. Ltd. 1979, 1986, HarperCollins Publishers 1998.

[5] Adam Rabinowitz. "It's about time: historical periodization and Linked Ancient World Data", Institute for the Study of the Ancient World Papers, vol. 7, 2014, p.20. see also Ignacio De La Rasilla, The Problem of Periodization in the History of International Law, Law and History Review, Vol. 37, No. 1, February 2019, p.237.

[٦] أحمد توفيق، تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر: أفكار في التحقيب، مجلة المشروع، العدد.٠٩، ١٩٨٧، ص.١٣.

[٧] عبدالله العروي، "مفهوم التاريخ"، الدار البيضاء: المركز العربي الثقافي، ١٩٩٢، ط.١، ج.٢، ص.٢٧٢.

[٨] عبدالله العروي، "مجمل تاريخ المغرب"، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٨٤، ص.٢١.

[٩] أحمد أبو شوك، مشكلة التحقيب: التاريخ العربي الإسلامي أنموذجا - التأريخ العربي وتاريخ العرب كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٧، ص٨٣.

وفي مجال علم القانون، لم يتم ايراد تعريف له لا تشريعي ولا فقهي قانوني، ولكن يمكن فهم التحقيب في القانون استنادا الى تعريفات التحقيب التاريخي بانه منهجية تحليلية تُعنى بتقسيم التاريخ القانوني إلى فترات زمنية متميزة بناءً على معايير محددة، مثل التغيرات السياسية، الاجتماعية، أو التشريعية. يهدف هذا التحقيب إلى دراسة تطور النصوص القانونية عبر الزمن، وفهم كيفية تشكلها وتعديلها في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية متغيرة. من خلال هذا المنهج، يمكن تحليل العوامل المؤثرة في صياغة القوانين، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها في كل فترة زمنية[١].

أي انه تقسيم القانون الى حقب ومراحل زمنية متعددة بدأ من نشوئه وظهور القاعدة القانونية ومرورا بالتطور التاريخي للقاعدة القانونية خلال الحقب الزمنية المتتابعة.

ويعد تحقيب القانون هو أسلوب دراسي يعتمد على تصنيف التشريعات وفقًا لحقب تاريخية محددة، مع تحليل العلاقة بين النصـــوص القانونية وبين الظروف التي أثرت على إصـــدارها أو تعديلها. يُستخدم هذا النهج لفهم مراحل تطور القوانين واستجابتها للتغيرات المجتمعية.

وفي مجال النصوص الجزائية، يشير التحقيب إلى دراسة تطور القانون العقابي نتاج سنين وقرون عديدة لكي تتلاءم النصوص الجزائية مع مقتضيات عصرها وتتفق مع الأفكار السائدة فيه ولسهولة دراسة تلك النصوص والقوانين الجزائية المبادئ الواردة فيها وتطورها يقسم علماء القانون الحقب التي مر بها قانون العقوبات او النص الجزائي في تطوره منذ نشـأته الى الوقت المعاصـر بموجب حقب زمنية محددة.[٢]

حيث ان تحقيب النصوص الجزائية، أو ما يُعرف أيضًا بـــ "تاريخية النص الجزائي" أو "تطور التشـــريع الجنائي"، هو دراســـة وتحليل القوانين الجزائية عبر الزمن، وتحديد المراحل التاريخية التي مرّت بها هذه القوانين، والتغيرات التي طرأت عليها من حيث المفاهيم والمبادئ والأحكام. يهدف هذا التحقيب إلى فهم الســـياق التاريخي والاجتماعي والثقافي الذي نشـــأت فيه النصـــوص الجزائية، وكيف تطورت اسـتجابةً للتغيرات في المجتمع والجريمة والسـياسـة الجنائية. ومن امثلة التحقيب في النصوص الجزائية هي دراسة تطور قانون العقوبات من العصور القديمة "مثل شريعة حمورابي" إلى العصـور الحديثة، وتحليل تطور مفهوم المسـؤولية الجنائية من المسـؤولية المطلقة

[١] انظر د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة طبع، ص١٢-١٣.
[٢] د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

إلى المسؤولية الجزئية والمخففة. ودراسة تطور أنواع العقوبات من العقوبات البدنية والإعدام إلى العقوبات السالبة للحرية والغرامات والتدابير الإصلاحية[١].

على انه يجب الاخذ بعين الاعتبار بانه تطور النصوص الجزائية لم تكن متتابعة ومتتالية بشكل واضح بحيث تبدأ من نقطة وتنتهي الى نقطة محددة بل كانت على الاغلب متداخلة ومتكاملة وتطوراتها تختلف باختلاف الزمان والمكان.[٢]

الفرع الثاني

أنواع التحقيب في النص الجزائي

دأب المؤرخون تقليديًا على دراسة التاريخ بوصفه سلسلة من الأحداث المتتابعة في خط زمني، معتبرين الماضي حقبة منتهية. لكن هذا المنظور يثير تساؤلات جوهرية حول كيفية فهمنا لهذا الماضي، وكيفية التعامل معه منهجيًا، وكيف نحدد موقعنا الحالي في سياقه الزمني الممتد. هذه التساؤلات تكتسب أهمية خاصة عند دراسة تاريخ القانون والنصوص الجزائية، حيث إن فهم السياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه النصوص يُعدّ ضروريًا لفهم مقاصدها الأصلية وتطور تفسيرها وتطبيقها عبر الزمن.

لقد عُهِدَ إلى المؤرخين المتخصصين مهمة الإجابة عن هذه التساؤلات، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق موحد، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، من بينها التوجهات الأيديولوجية والخلفيات المعرفية المختلفة. هذا الاختلاف ينعكس أيضًا على دراسة تاريخ القانون، حيث إنّ تفسير النصوص القانونية وتطبيقها يتأثر بالمنظور التاريخي الذي يتبناه الباحث أو القاضي. وليس من المستغرب أن يظل المؤرخ القانوني، أو الباحث في مجال القانون الجنائي، متأثرًا بتقسيمات زمنية إما مستمدة من المناهج الغربية أو من التقاليد الوطنية المحلية، وهي تقسيمات قد لا تُسهم بشكل فعال في فهم تطور المفاهيم القانونية، كجريمة القتل أو السرقة مثلًا، عبر العصور، وكيف تعاملت المجتمعات المختلفة مع هذه الجرائم في سياقات تاريخية متباينة.[٣]

وباستعراض نماذج من ثقافات وحضارات مختلفة، نجد أن كل منها يتبنى تقسيمات زمنية خاصة به، تخضع لمنطق داخلي يحكمها. هذا المنطق يستند إما إلى أحداث تاريخية كبرى مفصلية، أو إلى ظواهر اجتماعية أو اقتصادية مؤثرة، وهو ما يسمح بالقول إنّ هناك تحقيبًا يعتمد الحوادث منطلقًا،

---

[١] انظر علي حمزة جبر، تطور التشريعات الجزائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية، بحث منشور على موقع مؤسسة الهدى للدراسات الإستراتيجية،٢٠٢١.

[٢] د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، مرجع سابق، ص ١٣.

[٣] محمد الطاهر المنصوري، منطق التحقيب التاريخي: ندوة أسطور حول التحقيب في التاريخ العربي الإسلامي، مجلة أسطور، العدد.٠٣، ٢٠١٦، ص. ٢٢٧.

ويمكن أن نسـمّيه التحقيب بالحوادث، وآخر يعتمد الظواهر الاجتماعية والاقتصـادية، ويمكن أن نسـمّيه التحقيب بالظواهر، وثالثًا يعتمد الأجيال والسـلالات، ويمكن أن نسـمّيه التحقيب بالأجيال والسلالات.[١]

١. التحقيب بالحوادث:

هو تركيز جملة من العلامات على خط الزمن الطويل، وتقسيمه إلى محطات مثل التقسيم الخماسي الغربي للتاريخ، وهو المتعارف عليه بالتقسيم الأوروبي للحقب الزمنية، أو التقسيم الإسلامي الذي يبدأ بتقسـيم الزمن إلى حقبتين كبيرتين، هما الجاهلية والإسـلام، ويؤرّخ الناس بالجاهلية وبظهور الإسـلام، ثمّ داخل كل فترة هناك حوادث أخرى تقسّم الزمن مثل الهجرة، والغزوات، ووفاة النبي، وسـقيفة بني سـاعدة، وقتل عثمان، وغيرها من الحوادث التي تحدد مسـار الزمن بالنسـبة إلى المسلمين.[٢]

يعتمد هذا النوع على تحديد أحداث بارزة كعلامات فاصـلة على خط الزمن. على سـبيل المثال، يمكن اعتبار صـدور قانون جزائي جديد أو تعديل قانون قائم حدثاً تاريخياً يُؤرخ لمرحلة جديدة في تطور النظام القانوني. هذا النوع من التحقيب يُساعد على فهم تطور المفاهيم القانونية عبر الزمن، وكيف تأثرت هذه المفاهيم بالأحداث التاريخية. فمثلاً، يمكن دراسـة القوانين التي صـدرت بعد الحروب أو الثورات لفهم كيف استجابت الأنظمة القانونية للتغيرات الاجتماعية والسياسية.

٢. التحقيب بالظواهر:

لقد أدرجت المدرسـة الماركسـية عملية التحقيب بالظواهر الاجتماعية على خلفية ملكية وسـائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج والصـراع الطبقي المتعلّق بكلّ فترة من الفترات المقترحة، فأدّى ذلك إلى استنباط جملة من الحقب التي يؤرّخ لها بنوعية العلاقة السائدة بين الإنسان ووسيلة الإنتاج، وجاء التحقيب خماسيًا، أي إنّه يسطّر أمامنا خمسة أنماط إنتاج أساسية.[٣]

يعتمد هذا النوع على دراسـة الظواهر الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية التي تُشكل سـياقاً تاريخياً معيناً. هذا النوع يُعدّ بالغ الأهمية في دراسـة القانون، حيث أن القوانين لا تنشـأ في فراغ، بل هي نتاج لظروف اجتماعية واقتصـادية وثقافية معينة. على سـبيل المثال، يُمكن دراسـة تطور القوانين المتعلقة بحقوق العمال في ضـوء التغيرات في أنماط الإنتاج والعلاقات العمالية. كذلك، يُمكن فهم تطور القوانين الجزائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في ضـوء التطورات التكنولوجية. التحقيب

[١] المرجع نفسه، ص.٢٢٨- ٢٣٤.
[٢] محمد العسـاوي، علم التاريخ واشـكالية التحقيب رؤى متقاطعة بين المؤرخين، مجلة فكر الثقافية، العدد ٢٨، ٢٠٢٠. ص٨٤.
[٣] المرجع نفسه.

الماركسي، الذي يركز على أنماط الإنتاج، يُمكن أن يُساعد في فهم كيف أن البنية الاقتصادية للمجتمع تُؤثر على طبيعة القوانين السائدة فيه.

٣. التحقيب بالسلالات:

لقد درج العرب بعد انتشار الإسلام على رصد الحقب الزمنية انطلاقًا من أصحاب السلطة، فتمّ تقسيم الزمن إلى فترات متصفة بحكامها: الفترة النبوية، وفترة الخلافة الراشدة، والفترة الأموية، والفترة العباسية، ثم تتفرع في ما يعدّ سلالات عديدة تزداد قيمة وتقلّ شأنًا بحسب الظروف، ويبدو هذا التحقيب من التحقيبات التي لا تراعي إلّا من كان على رأس السلطة، من دون النظر إلى التغيرات السياسية الكبرى، ولا تراعي ما يعتمل في المجتمع من حراك اجتماعي، وتطوّر اقتصادي أو فكري، أو غير ذلك من ضروب التغيرات التي تطرأ على المجتمع.[١]

يعتمد هذا النوع على تتابع الحكام والسلالات الحاكمة. في السياق القانوني، يُمكن دراسة كيف أثر تغير السلطة السياسية على الأنظمة القانونية. على سبيل المثال، يُمكن دراسة كيف تغيرت القوانين الجزائية بعد سقوط نظام سياسي معين أو بعد قيام دولة جديدة. هذا النوع من التحقيب يُساعد على فهم العلاقة بين السلطة السياسية والقانون، مثل النظام القانوني في العراق في ظل العهد الملكي، والنظام القانوني في العراق في ظل الحكم الديمقراطي.

المطلب الثاني

أهمية وخصائص التحقيب في النص الجزائي

يمثل التحقيب في القانون وخصوصا في النصوص الجزائية أداة مهمة لتفسير النص وابيان تطوره بمورو الزمن بفعل عوامل عدة تاريخية شخصية وموضوعية لإمكان تعديل النصوص بما يلائم حاجة ومصلحة المجتمع. ولبيان هذه الأداة لفهم النص الجزائي لابد لنا من بيان أهميته أولا، من ثم نعرج على اهم خصائصه التي تميزه عن باقي طرق واساليب تفسير ودراسة وتحليل النصوص القانونية.

الفرع الأول

أهمية التحقيب في النص الجزائي

إن التشريع عمومًا والتشريع الجنائي بالخصوص نص يتعامل مع واقع عملي معاش تتداخل فيه عوامل الزمان والمكان والجغرافية وتؤثر فيه معطيات الفكر والدين والمعتقد والمناخ في ضوء التاريخ والسياسة والاقتصاد ومرور الزمان، وكل ذلك يجعل من التشريع وبعد صدوره بمدة زمنية

[١] محمد العساوي، المرجع السابق، ص٨٥.

محددة وجيزة كانت أم متوسطة أم طويلة تظهر الحاجة إلى تعديله، بسبب خلل في صياغته، أو لعدم وضوح عباراته أو لغموضه وإبهامه، أو لأنَّه يعطي مفهوماً مغايراً لمراد المشرع، او ان عوامل مرور الزمان فعلت فعلتها في النص والمصلحة التي يحميها مما يضعف من هيبة النص القانوني وينال من سلطة القانون في عين المجتمع.

التحقيب في النص الجزائي هو عملية تنظيم النصوص القانونية وفق فترات زمنية أو موضوعات معينة، مما يسهم بشكل كبير في فهم هذه النصوص وتفسيرها. ويلعب دورًا محوريًا في فهم النصوص القانونية وتفسيرها. حيث يتناول هذا المفهوم كيفية تقسيم النصوص القانونية إلى فترات زمنية أو مراحل معينة ودراسة تطورها، مما يسهل تحليلها وفهمها بشكل أعمق وتعديلها وفق متطلبات الواقع المتغير.

وتبرز هذه الأهمية من خلال دوره فيما يلي:

١. تسهيل الفهم والتحليل:

من خلال تقسيم النصوص إلى أصولها التاريخية، يؤدي التحقيب إلى تعزيز التفسير الموضوعي للنصوص القانونية، حيث يمكن للقارئ أن يركز على موضوعات محددة مثل الجرائم والعقوبات أو الحقوق المدنية. هذا النوع من التركيز يساعد في تقديم تحليلات أكثر دقة وموضوعية للنصوص[١]

٢. تحديد السياقات التاريخية:

يتيح التحقيب للباحثين تحديد السياقات التاريخية والاجتماعية التي أُعدت فيها النصوص القانونية. هذا الفهم التاريخي يعزز من دقة التفسير، حيث يمكن للباحثين ربط النصوص بالأحداث التاريخية أو التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى صياغتها.[٢]

٣. تحليل التطورات القانونية:

يمكن من خلال التحقيب تتبع التطورات القانونية عبر الزمن. يساعد ذلك في فهم كيف تغيرت القوانين واستجابت للتغيرات في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن دراسة كيفية تطور القوانين الجنائية استجابةً لزيادة الجرائم أو التغيرات الثقافية.[٣]

---

[١] د. حسين بوبيدي، التحقيب التاريخي: ملاحظات أولية، مجلة الربيئة الرقمية، العدد ٣٠، ٢٠٢٤.

[٢] د. سليمان مرقص، فلسفة القانون (دراسة مقارنة)، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، بدون سنة طبع، ص ١١-١٢. انظر أيضا محمد زكي أبو عامر، القسم العام من قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص١٧٧.

[٣] د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، مرجع سابق، ص ١٢-٢٧.

٤. توفير إطار عمل قانوني:

يوفر التحقيب إطارًا قانونيًا واضحًا لفهم النصوص، مما يسهل على المشتغلين بالقانون تطبيق القوانين بشكل صحيح، من خلال تنظيم النصوص بشكل منطقي، يمكن للممارسين القانونيين الوصول إلى المعلومات الضرورية بسرعة وكفاءة.[١]

في النهاية، يؤثر التحقيب بشكل كبير على فهم النص الجزائي من خلال تسهيل الفهم والتفسير، تحديد السياقات التاريخية، تحليل التطورات القانونية، وتعزيز التفسير الموضوعي. هذه العوامل تجعل التحقيب أداة أساسية في دراسة وتطبيق القوانين الجزائية.

الفرع الثاني

خصائص التحقيب في النص الجزائي

تتسم عملية التحقيب في النصوص القانونية الجزائية بعدة خصائص تساهم في تعزيز دقتها وفعاليتها وتتمثل هذه الخصائص في[٢]:

١. التقسيم الزمني الدقيق

تعتبر القدرة على تقسيم النصوص القانونية إلى فترات زمنية محددة من الخصائص الأساسية للتحقيب. هذا التقسيم يساعد في فهم كيفية تطور القوانين عبر الزمن، ويرتبط بتحديد الأحداث التاريخية التي أدت إلى صياغة تلك النصوص. من خلال هذا التقسيم، يمكن للباحثين والممارسين القانونيين ربط النصوص بالسياقات التاريخية والاجتماعية التي أُعدت فيها، مما يعزز من دقة التحليل القانوني.

٢. التنوع في المعايير

يتسم التحقيب بتنوع المعايير المستخدمة في تقسيم النصوص، حيث يمكن أن يعتمد على الأحداث التاريخية، أو الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، أو حتى التغيرات السياسية. هذا التنوع يعكس طبيعة النصوص القانونية ويتيح للباحثين اختيار المعايير الأكثر ملاءمة لتحليلهم، مما يعزز من دقة الفهم.

---

[١] المرجع نفسه، ص ١٠-١١.

[٢] المصطفى لخصاضي، "تدريس التاريخ والجغرافيا: حقل التاريخ"، الدار البيضاء: افريقيا الشرق، ٢٠١٢، ص.٦٧. وانظر أيضا محمد العساوي، مرجع سابق، ص٨٣.

٣. المرونة والتكيف

تتميز عملية التحقيب بالمرونة، حيث يمكن تعديلها وتكييفها وفقًا للتغيرات في السياقات الاجتماعية والسياسية. هذه المرونة تتيح للباحثين تحديث تحقيباتهم بناءً على المعلومات الجديدة أو التغيرات في النظام القانوني، مما يجعل التحقيب أداة ديناميكية.

٤. التركيز على السياقات الثقافية والاجتماعية

يأخذ التحقيب بعين الاعتبار السياقات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على صياغة النصوص القانونية. هذا التركيز يساعد في فهم كيف أن القوانين ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي تعبير عن القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع خلال فترة معينة.

٥. التحليل النقدي

يتطلب التحقيب تحليلًا نقديًا للنصوص القانونية، حيث يجب على الباحثين تقييم مدى دقة وموضوعية التقسيمات الزمنية المقترحة. يتضمن ذلك النظر في كيفية تأثير وجهات النظر المختلفة على عملية التحقيب، مما يعزز من جودة البحث القانوني.

٦. التكامل بين الأبعاد المختلفة

يتسم التحقيب بالقدرة على دمج الأبعاد المختلفة للنصوص القانونية، مثل الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. هذا التكامل يساعد في تقديم صورة شاملة عن كيفية تطور القوانين وتأثيرها على المجتمع، مما يعزز من الفهم الكلي للنصوص.

المبحث الثاني

منهجية التحقيب واثاره في تطور النص الجزائي

حيث يتطلب الإلمام بهذا الموضوع التطرق الى منهجية واحكام التحقيب في النص الجزائي، وكذلك التطرق الى دور التحقيب على تطور النصوص الجزائية، وذلك يتطلب تقسيم هذا المبحث على مطلبين، وذلك على النحو الاتي: -

المطلب الأول

منهجية التحقيب

سوف نتناول هنا أدوات التحقيب في النص الجزائي ومن ثم التحديات التي تواجه التحقيب في النصوص الجزائية والقوانين بصورة عامة، وذلك يتطلب تقسيم هذا المطلب وعلى فرعين، وذلك على النحو الاتي: -

الفرع الأول

أدوات التحقيب في النص الجزائي

التحقيب في النص الجزائي يعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات التي تسهم في تنظيم وتفسير النصوص القانونية. حيث تساعد في تنظيم وتفسير النصوص القانونية بشكل منهجي. فيما يلي أبرز هذه الأدوات[١]:

١. الاحداث التاريخية:

تُستخدم التواريخ لتحديد فترة معينة من الزمن تتعلق بصدور النصوص القانونية، مما يساعد في فهم السياق التاريخي. اما الأحداث التاريخية فهي تعني ربط النصوص القانونية بأحداث تاريخية معينة يمكن أن يوضح أسباب التغييرات القانونية.

تُعتبر الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الحروب والثورات والمعاهدات الهامة، نقاطًا فاصلة في التاريخ، تُؤرخ لبداية فترات جديدة. في مجال القانون، يمكن اعتبار صدور قانون هام أو تعديل دستوري حدثًا فاصلًا يُؤرخ لمرحلة جديدة في تطور النظام القانوني. على سبيل المثال، تُعتبر الثورة الفرنسية حدثًا فاصلًا في تاريخ القانون، حيث أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة كالمساواة أمام القانون وحقوق الإنسان.

٢. الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

تُؤثر التغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع على تطور القانون. على سبيل المثال، أدت الثورة الصناعية إلى ظهور قوانين جديدة تتعلق بحقوق العمال والتنظيم الصناعي. كما تُؤثر التغيرات في القيم والمعتقدات والأفكار السائدة في المجتمع على تعريف الجرائم والعقوبات.

وتعد دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى صياغة النصوص القانونية وسيلة أساسية في تحقيب النصوص الجزائية، مما يساعد في فهم الدوافع وراء تشريعها وصياغتها. وكذلك التوجهات الثقافية من خلال تحليل التوجهات الثقافية التي قد تؤثر على صياغة القوانين وتفسيرها.

٣. التغيرات السياسية:

تُؤثر التغيرات في السلطة السياسية وأنظمة الحكم على الأنظمة القانونية. على سبيل المثال، يُمكن دراسة كيف تغيرت القوانين الجزائية بعد سقوط نظام سياسي معين أو بعد قيام دولة جديدة.

---

[١] انظر محمد العساوي، المرجع السابق، ص٨٤-٨٥. وأيضا محمد الطاهر المنصوري، منطق التحقيب التاريخي، مجلة اسطور، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ٢٢٧-٢٣٥.

بالإضـــافة الى الأجيال والســـلالات الحاكمة حيث انه في بعض الحالات، يُســـتخدم تتابع الأجيال والسـلالات الحاكمة كأداة للتحقيب، خاصـة في المجتمعات التي تلعب فيها السـلطة السـياسـية دورًا مركزيًا. في مجال القانون، يُمكن دراسة كيف أثرت التغيرات في الأفكار السياسية والفلسفية للحكام على طبيعة القوانين السائدة في عهدهم.

٤. المؤشرات والمصادر النصية:

تُعتبر المصادر والوثائق التاريخية، مثل القوانين والقرارات القضائية والمراسيم والوثائق الإدارية، أدوات أســاســية للتحقيب. فهي تُقدم معلومات قيّمة عن القوانين والممارســات القانونية في فترات تاريخية مختلفة.

٥. الأدوات التحليلية:

التحليل المقارن: مقارنـة النصـــوص القـانونيـة مع قوانين أخرى أو أنظمـة قـانونيـة مختلفـة لفهم التطورات والتحولات، كما ان الاســتناد إلى دراســات أكاديمية ســابقة لتحليل تأثيرات معينة على النصوص القانونية.

وتعد هذه الأدوات أســاســية في عملية التحقيب بالنص الجزائي، حيث تســاهم في تنظيم وتفســير النصوص القانونية بشكل فعال. من خلال استخدامها، يمكن للباحثين والمشتغلين في القانون تحقيق فهم أعمق للسياقات القانونية المختلفة وتطوراتها عبر الزمن.

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه التحقيب في النص الجزائي

تواجه عملية التحقيب في النص الجزائي عدة تحديات تؤثر على دقتها وفعاليتها. فيما يلي أبرز هذه التحديات[١]:

١. تعدد القوانين والتشريعات

تتعدد القوانين والتشريعات في الأنظمة القانونية، مما يجعل من الصعب تحديد معايير موحدة للتحقيب. هذا التعدد قد يؤدي إلى تعقيد عملية التحليل والفهم، حيث يتعين على الباحثين والممارسين القانونيين التعامل مع نصوص قانونية مختلفة قد تتعارض أو تتداخل مع بعضها البعض.

[١] انظر محمد العساوي، مرجع سابق، ص٨٣-٨٥.

٢. التغيرات المستمرة في القوانين

القوانين تخضع للتعديل والتغيير بشكل مستمر، مما يتطلب تحديثًا دوريًا لأساليب التحقيب. هذه التغيرات قد تؤدي إلى عدم توافق النصوص القديمة مع التفسيرات الحديثة، مما يخلق تحديات في فهم النصوص القانونية.

٣. عدم وجود معايير موحدة:

تختلف تفسيرات النصوص القانونية بين المشتغلين بالقانون والباحثين، مما قد يؤدي إلى تباين في كيفية تطبيق التحقيب على النصوص الجزائية وتقسيم الحقب الزمنية، هذا الاختلاف يمكن أن يسبب ارتباكًا في فهم النصوص ويؤثر على تطبيقها العملي. بالإضافة الى عدم وجود معايير موحدة للتحقيب يمكن أن يؤدي إلى تباين في جودة التحليل والتفسير، هذا الافتقار قد ينتج عنه تفسيرات غير دقيقة أو مضللة للنصوص القانونية.

٤. التعقيد اللغوي للنصوص

غالبًا ما تحتوي النصوص القانونية على لغة معقدة ومصطلحات تقنية، مما يجعل فهمها وتحقيبها تحديًا كبيرًا. يحتاج المحامون والباحثون إلى مهارات لغوية متقدمة لفهم المعاني الدقيقة للنصوص.

٥. السياقات الاجتماعية والثقافية

السياقات الاجتماعية والثقافية التي تُكتب فيها النصوص القانونية تؤثر أيضًا على كيفية تحقيبها وفهمها. هذه السياقات قد تتغير بمرور الوقت، مما يتطلب إعادة تقييم مستمرة للنصوص القانونية.

تتطلب عملية التحقيب في النص الجزائي التعامل مع مجموعة من التحديات التي تؤثر على دقتها وفعاليتها. من خلال التعرف على هذه التحديات، يمكن للممارسين والباحثين تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتحليل وتفسير النصوص القانونية بشكل أفضل.

المطلب الثاني

دور التحقيب القانوني في تطور النص الجزائي

يلعب التحقيب دورا مهما في مجال فهم ودراسة وتحليل النصوص الجزائية وبالنتيجة تعديل وتطوير هذه النصوص وفقا لمتطلبات المرحلة الانية، وحتى نحيط بمتطلبات هذا الموضوع سوف نقسمه على فرعين، نتناول في الأول مبررات التحقيب في النصوص الجزائية، اما الثاني فنبحث فيه اثار التحقيب على تطور النصوص الجزائية وذلك على النحو الاتي.

الفرع الأول

مبررات التحقيب في القانون

أولاً: المبررات القانونية:

قد تتضمن الدساتير الجديدة التي تشرع بعد التغييرات الكبرى في بلد ما، أسسا جديدة للقانون الجنائي الدستوري وللقواعد الدستورية العليا للتجريم والعقاب والإجراءات الجنائية في النظام القانوني لهذا البلد، كما هو الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فعلى سبيل المثال فقد نص قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على أن "...يضمن للجميع الحق بمحاكمة عادلة وعلنية في محكمة مستقلة وغير متحيزة سواء كانت المحاكمة مدنية أو جنائية. إن إشعارا بالمحاكمة وأساسها القانوني يجب أن يوفر للمتهم بلا تأخير..."[١]، وورد بمعنى قريب في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بأن "...لكل فردٍ الحق في أن يعامل معاملةً عادلةً في الإجراءات القضائية والإدارية..."[٢] ويلاحظ على النص الاخير أنه اوسع من النص الاول لأنه قد تضمن كافة الاجراءات القضائية مدنية أو جزائية مضافاً للإجراءات الادارية.

ومما لا شك فيه أن المبادئ الدستورية تؤثر في صياغة النصوص الجزائية، ونظراً لإن القوانين تتصف بصفة النمو المتواصل ومن هنا فإنها تتطور عن طريق تعديلها وتبديلها ومن ثم الغائها[٣]، لذلك نجد المشرع قد اضطلع بمهمة التعديل والتشريع الجديد استجابة للنصوص الدستورية في الحقبة الجديدة، كما أنه قد يعدل بعض التشريعات انسجاما مع أحكام الاتفاقيات التي يصادق عليها بموجب قوانين عادية ومن ذلك الإخبار عن الجرائم فقد أضاف المشرع لها الحماية حتى تُنظم عملية الاخبار فقد ذهب الى الانسجام "... مع متطلبات الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من جمهورية العراق شرع هذا القانون..."[٤]، كما ذهب في تشريع آخر الى سد "...النقص في النصوص الجزائية وخلوها من الاحكام العقابية الرادعة"[٥]، كما نص في تشريع آخر "....بغية إعادة النظر في العقوبات المنصوص عليها في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم١٤ لسنة ٢٠٠٨..."[٦]

ثانياً: المبررات العلمية:

فرض التقدم العلمي التزامات متعددة على المشرع خاصة وأنها اثارت العديد من المشاكل في مجال القانون الجزائي حول كيفية التعامل مع هذه الجرائم المستحدثة هل يتم التعامل معها وفقاً للنصوص

[١] المادة (١٥/د) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.
[٢] المادة (١٩/سادساً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٣] خليل البنا ، بين القانون و المجتمع ، أمواج للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص١٧٨.
[٤] الاسباب الموجبة لقانون قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجنى عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧.
[٥] الاسباب الموجبة لقانون الشركات الامنية الخاصة لسنة رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧.
[٦] الاسباب الموجبة لقانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨.

التقليدية؟ لاشك أن هذا الامر فيما لو تم اللجوء اليه فإنه يهدر عدداً من المبادئ الاساسية التي تقوم عليها القوانين الجزائية ومن أهمها مبدأ الشرعية الجنائية وما يتفرع عنه من مبادئ وإزاء هذا الوضع فانه يتطلب وجود تشريعات خاصة[١]، وقد حاول المشرع اضافة بعض النصوص للتشريعات القائمة وجاء في احدها بأنه "...لغرض الحد من عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب التي اصبحت متفاقمة في العصر الحاضر الى حد كبير وتسارع التطور التكنولوجي في العمل المصرفي وقطاع الاموال والذي اتاح التنوع في اساليب الاحتيال المالي ..."[٢] ، وقدم المشرع بسياق متصل مشروعاً لقانون مستقل تحت عنوان قانون جرائم المعلوماتية لكنه لم يشرع الى الان ، كما أن التطورات التي يفرضها التقدم العلمي الحديث وبكافة أشكاله يستدعي من المشرع مواكبة تلك التطورات وخاصة فيما يتصل بالقانون الجزائي"[٣]، منها التطورات المتصلة بالجوانب الطبية والزراعية والنقل والمواصلات وغيرها من مجالات المعرفة.

ثالثا: المبررات الاقتصادية:

إن الجرائم الاقتصادية المتمثلة بجرائم غسل الاموال والجرائم الماسة بسوق الاوراق المالية وكذلك الواقعة على الكمارك وغيرها هي جرائم تلحق ضرراً بالمركز الاقتصادي للدولة، أو بالثقة العامة للاقتصاد الوطني، أو العملة الوطنية، أو الاسهم، أو السندات، أو الاوراق المالية الاخرى المتداولة[٤]، وعليه فقد سارعت دول العالم بعقد الاتفاقيات الدولية وسن التشريعات الداخلية التي من شأنها أن تكافح هذه الجرائم ومنها جريمة غسل الاموال تجنباً لآثارها الضارة[٥]، ونتيجة لذلك فقد طور المشرع عدداً من التشريعات التي تمس الجانب الاقتصادي منها قانون حماية المستهلك لسنة ٢٠١٠، وقانون غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة ٢٠١٥ وغيرهم.

رابعا: المبررات الاجتماعية:

تعد الجريمة مسبباً للعديد من الاثار الاجتماعية اضافة لتسببها بإثارة جو من العنف والرعب بين الافراد مما يؤدي الى زيادة نسبة الجرائم وبالتالي عدم استقراره[٦]، ما اقتضت الضرورة الاجتماعية،

---

[١] أيمن عبد الله فكري، الجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض ،٢٠١٤، ص ١١.

[٢] الاسباب الموجبة لقانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥

[٣] د. محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٢٠.

[٤] د. أحمد عبد اللاه المراغي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٦٦.

[٥] د. هيثم عبد الرحمن البقلي، غسيل الأموال كإحدى صور الجريمة المنظمة: بين الشريعة والقانون المقارن، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٠.

[٦] محمد حسني أبو الملحم، مصطفى عبد الله أبو عبيلة، أحمد إبراهيم الزعارير، مدخل إلى علم الجريمة، دار البيروني للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤، ص ٦٣.

أن يقوم المشرع بمراجعة التشريعات الجزائية لحماية هذه المصلحة، فنصوص التجريم تعبر عن القيم الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع لحماية وجوده وأمنه وسائر مصالحه، خاصة وأن التطور الاجتماعي والثقافي انعكس على القيم التي يؤمن بها المجتمع والتي تؤثر في تحديد مصالحه التي يحميها بالتجريم والعقاب، لكن هذه الضرورة الاجتماعية ليست ثابتة ، بل إنها متغيرة بتغير الظروف وتطور المصالح والقيم، وقد صرح المشرع عن تبنيه لهذا المبرر في عدد من التشريعات فقد نص على انه "...بغية نبذ العنف بين الاطفال وهدفاً في اشاعة روح التسامح والتعاون وتقديم السلوك الاجتماعي والتربوي لخلق جيل سليم"[١]، كما نص كذلك على أنه "...بغية اتاحة الفرصة لمن جنح من العراقيين او من كان مقيما في العراق الى ارتكاب بعض الجرائم في العودة الى رشده والاندماج في الحياة الاجتماعية واشاعة روح التسامح.."[٢]

الفرع الثاني

اثار التحقيب على تطور النصوص الجزائية

إن النصوص الجزائية الموضوعية تقسم بطبيعتها الى قسمين يخصص القسم الاول منها للتجريم والقسم الآخر للعقاب، وهذه النصوص تتطور وتتغير تبعا لتغير الظروف بما ينسجم مع متطلبات الظرف الراهن. وعليه فان دراسة هذه النصوص والتحقيب التاريخي لها يؤدي في النهاية الى تطور وتعديل تلك النصوص الجزائية.

أولا: تطور النصوص الجزائية في مجال التجريم:

وفقاً لمتطلبات تطور النص الجزائي فقد يجري المشرع تغييرات متعددة على بعض التشريعات المنظمة لبعض الموضوعات، ففيما كانت تقع تحت تنظيم معين قام وأبدلها تحت تنظيم قانوني آخر ومثال ذلك قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ حيث قبل نفاذ هذا القانون كان قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ هو النافذ وقد وجد المشرع أنه لم يعد متناسباً بما يحتويه من أحكام التجريم في مواجهة جرائم المخدرات وعليه أبدل القانون بمجمله بالقانون النافذ، يُعزى من بين أهم الدوافع التي حدت بالمشرّع العراقي إلى اتخاذ هذا الإجراء التشريعي، انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وذلك بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦. ومما لا ريب فيه أن العنوان السابق للتشريع الوطني كان يتعارض مع العنوان الوارد في الاتفاقية الدولية آنذاك. وعليه، فإن اعتماد التسمية الجديدة

[١] الاسباب الموجبة لقانون حظر الالعاب المحرضة على العنف رقم (٢) لسنة ٢٠١٣.
[٢] الاسباب الموجبة لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦.

يُطابق تمامًا التسمية الواردة في الاتفاقية، وهو ما يُعدّ جزءًا من التزام العراق بإتمام متطلبات المواءمة والتوافق مع أحكام الاتفاقية المذكورة.

وكذلك قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم ١١ لسنة ٢٠١٦ الذي صدر هذا القانون لينظم عملية زرع الاعضاء البشرية أو الاتجار بها وهو مختلف عن القانون الملغي إذ كان يسمى قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦، فقد أضاف القانون الجديد الاتجار الى العنوان تأكيداً على خطورة المتاجرة بأعضاء الانسان، اذ أن هذا القرار يمثل استجابة ضمنية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥٦/٥٩) والصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ والذي يحمل عنوان "تعزيز التعاون الدولي على منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه."

وايضا قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ الذي الغى القانون السابق وهو قانون مكافحة غسل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وهو مختلف من حيث التسمية وكذلك بإضافة أحكام جديدة للتجريم والعقاب وقد أضاف تمويل الارهاب الى العنوان كون الجناة يستفيدون من غسل الاموال لتمويل أنشطتهم الارهابية، وهذه التسمية تأتي منسجمة مع مصادقة العراق على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالقانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٢، والتي وقعت بالقاهرة في العام ٢٠١٠، كما أنه تضمن العديد من المبادئ التي لم يكن يتضمنها القانون الملغي.

وفي مجال تجريم سلوكيات جديدة غير مشروعة، فقد جرم المشرع العديد من الافعال غير المشروعة بعد عام ٢٠٠٣ استجابة لتطورات الحقبة الجديدة، منها تجريم بعض الافعال المرتكبة من خلال شبكة الانترنت والتي تعد هذه الجرائم من الجرائم بالغة الخطورة نظراً لسهولة استخدام الانترنيت فيها[١]، حيث أن المشرع العراقي قد جرم مثل هذا الفعل عندما نص على أنه "...يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن١٠٠٠٠٠٠٠ عشرة ملايين دينار ولا تزيد على ٢٠٠٠٠٠٠٠ عشرين مليون دينار أو بإحداهما كل من أولاً: أنشأ أو أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد الاتجار بالبشر ثانياً: تعاقد على صفقة تتعلق بالاتجار بالبشر أو سهل ذلك باستخدام شبكة المعلومات[٢]."

[١] د.يوسف حسن يوسف ، جريمة بيع الأطفال و الإتجار بالبشر ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص٤٨.

[٢] المادة (٧) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

وأيضا جرم المشرع بعض افعال الشركات الامنية الخاصة غير المشروعة والتي انتشرت بعد عام ٢٠٠٣ وهي تقوم بمهام امنية متعددة وانشطة واسعة، إذ نص على أنه "... يعاقب كل من زاول مهنة الحماية الامنية دون اجازة بالحبس وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠٠٠٠٠٠ مئة مليون دينار عراقي ما لم ينص القانون على عقوبة اشد".[١]

كما تم تجريم بعض انواع الاسلحة حيث جرم المشرع الاسلحة الكاتمة للصوت، اذ جاء فيه "... يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة قتل او الشروع فيها بسلاح ناري كاتم للصوت ... يعاقب بالسجن المؤبد كل من حاز او حمل او صنع او اصلح سلاحاً نارياً كاتماً للصوت او الكاتم فقط او تاجر به ..."[٢].

ثانيا: تطور النصوص الجزائية في مجال العقاب:

كما الحال في النصوص الجزائية التشريعية فان للتحقيب اثارا مهمة على تطور النصوص الجزائية العقابية ويظهر ذلك من خلال التوسع في العقاب على المحاولة،[٣] وقد تعددت النصوص المجرمة للمحاولة وفي العديد من النصوص التشريعية ومن ذلك ما نص عليه المشرع "... محاولة ارتكاب أفعال إرهابية..."[٤]، وذهب في نص آخر "...وتعد المحاولة في حكم الشروع ..."[٥]، كما ذهب الى معاقبة كل من "...كل من...غادر او حاول ان يغادر جمهورية العراق بعد ان تبلغ بمنعه من السفر او المغادرة..."[٦] ، كما ذهب الى معاقبة "...محاولة احتلال أو الاستيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الأمن والاستقرار ..."[٧] ، كما ذهب أيضاً إلى معاقبة "...من حاول الاعتداء على من هو ارفع منه رتبة أو قدماً أو منصباً..."[٨]، كما نص على أنه "...يعد عصيانا عسكريا اجتماع شخصين فاكثر من العسكريين علنا او بضجيج او عربدة محاولين اظهار عدم اطاعة الاوامر الاعلى رتبة او محاولين مقاومته او الاعتداء عليه فعلا

[١] المادة (٢٦) من قانون الشركات الامنية الخاصة رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧.
[٢] قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٦، وجاء في الاسباب الموجبة للقانون (لغرض مكافحة جريمة القتل أو الشروع فيها باستعمال السلاح الكاتم للصوت ولما تشكله هذه الجريمة من اعتداء خطير على امن وسلامة الجميع..).
[٣] المحاولة هي مرحلة تسبق الشروع ولكنها تلي مرحلة الاعمال التحضيرية وفي مرحلة المحاولة تبدو مظاهر الجريمة المادية وهي حالة في الحركة والفاعلية نحو ارتكاب الافعال المؤدية للشروع، وهي في الواقع مرحلة دقيقة يفصلها خيط رفيع عن الاعمال التحضيرية. كما أن المحاولة تختلف عن الشروع ولو أراد المشرع أن المحاولة تعني الشروع لما نص عليها بنصوص وأحكام مستقلة انظر د.ضاري خليل محمود، الشروع في الجريمة "دراسة مقارنة" ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٣٢.
[٤] المادة (١/ثالث عشر /أ) من قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب النافذ.
[٥] المادة (٤٢) من قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب النافذ.
[٦] المادة (١٥/ثانياً) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.
[٧] المادة (٢/٢) من قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥.
[٨] المادة (١٤/ثالثاً) من قانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨.

وبصـــورة مجتمعة ..."[١] ، ولاشـــك بـأن هذه الجرائم التي وردت فيها المحاولة تعد خطرة على المجتمع لإنها تكشف عن خطورة إجرامية تمس بالمصلحة العامة.

وكذلك قام المشرع بتعديل مبلغ عقوبة الغرامة استجابة للتطورات والحقبة الحالية حيث ان المشرع قد عدل مبالغ الغرامات بما ينســجم مع التطورات الحديثة في تغيير العملة وارتفاع قيمتها حيث أن الغرامة التي فرضــت بالدينار لم تعد تتناســب من حيث الوقت الحاضــر وبهذا فقد أصــدر قانوناً مســتقلاً عدل بموجبة مبالغ الغرامات الواردة في بعض التشــريعات إذ جاءت الاســباب الموجبة للقانون من أنه "...إن من أهم غايات التشريع العقابي الردع عن ارتكاب الفعل المضر بالمجتمع ، ونظراً للتغيير الكبير في قيمة النقد العراقي فان الغرامات الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ والقوانين الأخرى أصبحت وفق القيمة الجديدة لا تحقق هذه الغاية ،لذا شُرع هذا القانون..."[٢]، كما أشـــار إلى أنه لعدم"...مواءمة الغرامة المفروضـــة على مرتكبي المخالفات المنصـــوص عليها في قانون الري رقم ٦ لســـنة ١٩٦٢ مع قيمة الدينار العراقي في الوقت الحاضر..."."[٣]

ونظراً لأن الغرامة تؤثر على المحكوم عليه ويكون تأثيرها عالياً على ذمته المالية فقد وضـــع المشـــرع غرامات مرتفعة على بعض الجرائم فقد نص على أنه "تكون العقوبة في حالة العود الحبس وغرامة لا تقل عن "٥٠٠٠٠٠٠ خمسة ملايين دينار ولاتزيد على (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار او بإحدى هاتين العقوبتين"، كما ذهب الى أنه "...يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن ١ مليون دينار ولاتزيد على ٢٥ خمسة وعشرين مليون دينار ..."[٤]، كما نص على أنه "...يعاقب بغرامة لاتقل عن "٥٠٠٠٠٠٠" خمسة ملايين دينار ولاتزيد على ٢٥٠٠٠٠٠٠ خمسة وعشرين مليون دينار كل شخص معنوي ثبت اشتراكه بالجريمة أو ارتكب الجريمة باسمه أو لحسابه أو لمنفعته ولايخل هذا بالعقوبة التي تقرر بحق المدير المفوض أو المســـؤول عن ادارة الشـــخص المعنوي اذا ثبت اشـــتراكه في الجريمة..."[٥] ، كما ذهب إلى أنه "تكون العقوبة الســـجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن٢٠٠٠٠٠٠٠ عشـــرين مليون دينار ولا تزيد على ٤٠٠٠٠٠٠٠ اربعين

[١] المادة (٤٨) من قانون العقوبات العسكري رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧.
[٢] ينظر الاســباب الموجبة لقانون قانون تعديل الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم ١١١ لســنة ١٩٦٩ المعدل والقوانين الخاصة الاخرى رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨.
[٣] الاسباب الموجبة لقانون الري (٨٣) لسنة ٢٠١٧.
[٤] المادة (٤٤) من قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب النافذ.
[٥] المادة (٩/اولا) من قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب.

مليون دينار اذا ترتب عن ارتكاب احد الافعال المنصـــوص عليها في المادتين ١٧ و ١٨ من هذا القانون موت المتبرع.[١]

وليس اظهر من اثر التحقيب في تطور النصـــوص الجزائية من تبني عقوبة الســـجن مدى الحياة، حيث تم تبني عقوبة السجن مدى الحياة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهي لم تكن موجودة قبل ذلك.[٢]

الخاتمة

التحقيب في النصوص الجزائية يُعد أداة تحليلية قوية لفهم تطور القوانين الجزائية عبر الزمن، من خلال دراسة الفترات الزمنية المختلفة، يمكن تحديد العوامل المؤثرة في تشريع القوانين وتعديلها، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق العدالة. على الرغم من التحديات التي تواجه هذا النهج، إلا أنه يظل وسيلة مهمة لفهم التفاعل بين القانون والمجتمع. وفي ختام هذا البحث، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي على النحو الاتي:

اولاً/ النتائج:

١- إن مفهوم التحقيب في النص الجزائي يُعتبر أداة هامة لفهم وتحليل النصوص القانونية. من خلال تنظيم هذه النصوص وفقًا لمعايير زمنية، يمكن للمشرعين والقضاة والفقهاء وللباحثين تحقيق فهم أعمق للسياقات القانونية المختلفة وتطوراتها. يُظهر التحقيب كيف أن القانون ليس ثابتًا بل يتطور باستمرار استجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية.

٢- لا يوجد تعريف محدد للتحقيب في القانون، حيث لم تتناول الدراسات القانونية وخصوصا العربية منها مفهوم التحقيب في القانون واقتصرت اغلب الدراسات عن مفهوم التحقيب في الدراسات التاريخية.

٣- يمكن تعريف تحقيب النص الجزائي بانه هو دراسة وتحليل النصوص الجزائية عبر الزمن، وتحديد المراحل التاريخية التي مرّت بها هذه القوانين، والتغيرات التي طرأت عليها.

٤- ان للتحقيب أهمية بالغة في دراسة النص الجزائي وتطويره بما يلائم حاجة المجتمع وظروفه ومتغيراته.

[١] المادة (١٩) من قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٦.

[٢] وكان ذلك بموجب امر رئيس سـلطة الائتلاف بول بريمر رقم (٧) في ١٠ /٢٠٠٣/٦ وتم نشـره بجريدة الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٧٨) في ٢٠٠٣/٨/١٧.

ثانياً/ المقترحات:

١- نظرا لانعدام وندرة الدراسات المتعلقة بالتحقيب في النص الجزائي، نوصي بزيادة هذه الدراسات والتركيز عليها لما لها من اهمية كبيرة، الامر الذي يساهم في فهم وتحليل افضل للنصوص الجزائية وتطويرها بما يتلاءم مع الحاجة.

٢- العمل على إضافة موضوعات التحقيب التاريخي القانوني ضمن مناهج كليات القانون لما له أهمية في تطوير عقلية الطالب في تفسير وتحليل النصوص القانونية.

المصادر

اولاً/ الكتب

١. **د. علي حسين الخلف ود. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة طبع.**

٢. **د. سليمان مرقص، فلسفة القانون (دراسة مقارنة)، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، بدون سنة طبع.**

٣. **محمد زكي أبو عامر، القسم العام من قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.**

٤. **عبدالله العروي، مفهوم التاريخ، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، ط١، ج٢، ١٩٩٢.**

٥. **عبدالله العروي، مجمل تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٤، ص.٢١.**

٦. **أحمد أبو شوك، مشكلة التحقيب: التاريخ العربي الإسلامي أنموذجا - التأريخ العربي وتاريخ العرب كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٧.**

٧. **المصطفى لخصاصي، "تدريس التاريخ والجغرافيا: حقل التاريخ"، الدار البيضاء: افريقيا الشرق، ٢٠١٢.**

٨. **أيمن عبد الله فكري، الجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض ،٢٠١٤.**

٩. **د. محمد لطفي عبد الفتاح، القانون الجنائي واستخدامات التكنولوجيا الحيوية (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، القاهرة، ٢٠١٢.**

١٠. **د. أحمد عبد اللاه المراغي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦.**

١١. **د. هيثم عبد الرحمن البقلي، غسيل الأموال كإحدى صور الجريمة المنظمة: بين الشريعة والقانون المقارن، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.**

١٢. **محمد حسني أبو الملحم، مصطفى عبد الله أبو عبيلة، أحمد إبراهيم الزعارير، مدخل إلى علم الجريمة، دار البيروني للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤.**

١٣. **د. ضاري خليل محمود، الشروع في الجريمة (دراسة مقارنة)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١.**

١٤. **د. يوسف حسن يوسف، جريمة بيع الأطفال والإتجار بالبشر، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٧.**

١٥. **خليل البنا، بين القانون والمجتمع، أمواج للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٢.**

ثانياً/ الرسائل والاطاريح

١. مروة حسن لعيبي، المراكز غير الجزائية واثرها في التجريم والعقاب، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٢٢.

ثالثاً/ البحوث المنشورة

١. د. كريم ولد النبية، مسألة التحقيب عند المؤرخ سعد الله، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٦.
٢. أحمد توفيق، تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر: أفكار في التحقيب، مجلة المشروع، العدد.٠٩، ١٩٨٧.
٣. علي حمزة جبر، تطور التشريعات الجزائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية، بحث منشور على موقع مؤسسة الهدى للدراسات الإستراتيجية،٢٠٢١.
٤. محمد الطاهر المنصوري، منطق التحقيب التاريخي: ندوة أسطور حول التحقيب في التاريخ العربي الإسلامي، مجلة أسطور، العدد.٣٠، ٢٠١٦.
٥. محمد العساوي، علم التاريخ واشكالية التحقيب رؤى متقاطعة بين المؤرخين، مجلة فكر الثقافية، العدد ٢٨، ٢٠٢٠.
٦. د. حسين بوبيدي، التحقيب التاريخي: ملاحظات أولية، مجلة الربيئة الرقمية، العدد ٣، ٢٠٢٤.
٧. محمد الطاهر المنصوري، منطق التحقيب التاريخي، مجلة اسطور، العدد ٣، ٢٠١٦.

رابعاً/ القوانين

١- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
٢- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.
٣- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٤- قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجنى عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧.
٥- قانون الشركات الامنية الخاصة لسنة رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧.
٦- قانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨.
٧- قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥
٨- قانون حظر الالعاب المحرضة على العنف رقم (٢) لسنة ٢٠١٣.
٩- قانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦.
١٠-قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.
١١-قانون الشركات الامنية الخاصة رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧.
١٢- قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.
١٣-قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥.
١٤-قانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨.
١٥-قانون العقوبات العسكري رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧.

١٦-قانون تعديل الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل والقوانين الخاصة الاخرى رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨.

١٧-قانون الري (٨٣) لسنة ٢٠١٧.

١٨-قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٦.

١٩-امر سلطة الائتلاف رقم (٧) في ١٠ /٢٠٠٣/٦.

خامسا/ الانترنت

١. معجم المعاني الجامع، معنى تحقيب، على الرابط التالي:

https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D%٨AA%D%٨AD%D%٨٢%٩D٨%٩A%D%٨A?/٨

2. Dictionary.com, Definition of periodization, on this link: https://www.dictionary.com/browse/periodization.

سادسا/ المصادر الأجنبية

1. Collins English Dictionary — Complete & Unabridged, ٢٠١٢Digital Edition, William Collins Sons & Co. Ltd. ١٩٧٩, ١٩٨٦, HarperCollins Publishers ١٩٩٨.
2. Adam Rabinowitz. "It's about time: historical periodization and Linked Ancient World Data", Institute for the Study of the Ancient World Papers, vol. ٧, .٢٠١٤
3. Ignacio De La Rasilla, The Problem of Periodization in the History of International Law, Law and History Review, Vol. ٣٧, No. ١, February ٢٠١٩.